

بيان المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور، تعرب فيه عن قلقها إزاء الاعتقالات والمضايقات والتجريم والتهديدات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل*

٢٠٢١/٨/١١

أعربت خبيرة حقوقية** عن قلقها إزاء الاعتقالات والمضايقات والتجريم والتهديدات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، ودعت إسرائيل إلى التأكد من حماية جميع المدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي بيان صدر يوم الأربعاء، قالت المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور: "إن الاعتقالات والمداهمات لمنازل المدافعين عن حقوق الإنسان تشكل جزءاً من حملة قمع أوسع ضد أولئك الذين يدافعون عن حقوق الإنسان للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة".

المدافعون عن حقوق الإنسان في الطليعة

وأعربت لولور عن قلقها من الاعتقال والاحتجاز التعسفي لفريد الأطرش، المدافع عن حقوق الإنسان والمحامي في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. وقد اعتقلته القوات العسكرية الإسرائيلية بعد مشاركته السلمية في مظاهرة في بيت لحم في ١٥ حزيران/يونيو، وأفرج عنه بكفالة بعد ثمانية أيام.

كما أعربت عن قلقها بشأن الترحيل القسري للفلسطينيين الذين يعيشون في حيي الشيخ جراح وسلوان في القدس. وقالت: "المدافعون عن حقوق الإنسان منى الكرد، محمد الكرد وزهير الرجبى، يقفون في طليعة حماية مجتمعاتهم من التهجير القسري، وقد تم احتجازهم والتحقيق معهم".

كما استشهدت بحالة المحامي في مؤسسة الضمير، الفلسطيني-الفرنسي صلاح حموري، وهو مدافع عن حقوق الإنسان، ويواجه خطر سحب الإقامة الدائمة أو "الهوية المقدسية" منه.

اعتقالات صادمة

وأشارت لولور إلى صدمتها من اعتقال أعضاء مؤسسة لجان العمل الصحي، الذين يقدمون الخدمات الصحية للفلسطينيين المقيمين في المناطق النائية في الضفة الغربية، وقد تم اعتقالهم

* المصدر: أخبار الأمم المتحدة

<https://news.un.org/ar/story/2021/08/1081142>

** يشار إلى أن المقرررين الخاصين والخبراء المستقلين، يعينون من قبل مجلس حقوق الإنسان في جنيف وهو جهة حكومية دولية مسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان حول العالم. ويكلف المقررون والخبراء بدراسة أوضاع حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها إلى مجلس حقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المنصب شرفي، فلا يعد أولئك الخبراء موظفين لدى الأمم المتحدة ولا يتقاضون أجراً عن عملهم.

والتحقيق معهم وربما سيتم تجريمهم بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان، على حد تعبيرها. ويحاكم أعضاء اللجنة بتهمة المشاركة بما وُصف بأنه "منظمة غير مشروعة".

وتحتج مديرة اللجنة، شذى عودة، ومنسقة المشروع السابقة خوانا رويز سانشين، في سجن الدامون، أما تيسير أبو شريك محاسب اللجنة، فهو موقوف في سجن عوفر.

وتعاني شذى عودة من ظروف صحية مزمنة، وحرمت في البداية من الحصول على الأدوية الضرورية والملابس النظيفة. وقالت لولور: "إن تدهور صحة عودة والحبس الانفرادي لخوانا رويز سانشين أمران مقلقان للغاية".

وحدث لولور السلطات على التحقيق في مزاعم سوء المعاملة ضد السيدتين المدافعتين عن حقوق الإنسان. وقالت لولور: "إنني أدعو السلطات الإسرائيلية إلى الإفراج عن المدافعين الثلاثة عن حقوق الإنسان على الفور".

وشددت الخبيرة الأممية على أهمية حماية المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما أولئك الذين يحمون حقوق مجتمعاتهم في السكن والرعاية الصحية وحرية التجمع وتكوين الجمعيات.

وقالت: "أدعو السلطات إلى التوقف عن استهداف هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان والسماح لهم بالقيام بعملهم المشروع والسلمي دون أي نوع من القيود".

وقد أيد الدعوة:

مايكل لينك، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧؛ الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات؛ فرناند دي فارينيس، المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، ريم السالم، المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه؛ ثلاثنغ موفوكينغ، المقررة الخاصة المعنية بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية؛ وكليمان نيالتسوسي فول، المقرر الخاص المعني بالحقوق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

الخبيرة ماري لولور:

السيدة ماري لولور (من أيرلندا) هي المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان. وهي حالياً أستاذة مساعدة في الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في كلية ترينيتي في دبلن. وكانت مؤسسة فرونت لاين ديفنדרز (Front Line Defenders) – المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. بصفتها المديرة التنفيذية من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٦، مثلت فرونت لاين ديفنדרز وكان لها دور رئيسي في تطويرها. شغلت السيدة لولور سابقاً منصب مديرة المكتب الأيرلندي لمنظمة العفو الدولية من عام ١٩٨٨ إلى عام ٢٠٠٠، بعد أن أصبحت عضوة في مجلس الإدارة عام ١٩٧٥ وانتُخبت رئيسة له من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٧.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>